الفصل الثاني : حسابات الدخل الوطني

1. مقدمة :

كل اقتصاد وطني هو عبارة عن مجموعة متشابكة من العلاقات بين الأفراد و المؤسسات المنفذة لمختلف العمليات الاقتصادية مثل : الإنتاج, الاستثمار, الاستهلاك, الادخار. و بالتالي يقتضي الأمر توضيح عدد من المفاهيم الأساسية حتى نتمكن من تقدير المبادلات التي تنشأ بين مختلف أقطاب القرار الاقتصادي الوطني, و قياس القيم الاقتصادية الرئيسية و التي تسمى الكميات المجمعة.

2. تيار التدفق النقدي للنشاط الاقتصادي :

يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك بين الوحدات الاقتصادية المختلفة و يمثل هذا التشابك المتبادل في العلاقات بين المنتجين فيما بينهم و بين المستهلكين فيما بينهم و بين المنتجين و المستهلكين و الحكومة, حركة التدفقات النقدية بين القطاع الخاص و القطاع العائلي و القطاع الحكومي.

أ. الوحدات الاقتصادية : في اقتصاد وطني تكون الوحدات الاقتصادية كثيرة العدد, و جرت العادة في الاقتصاد الكلي على تجميعها على الأقل في أربع فئات كبيرة[1].

1- المشروعات (قطاع الأعمال) و وظيفتها الرئيسية هي إنتاج السلع و الخدمات بهدف الربح.

2- الأسر (قطاع العائلات) تقدم الأسر للمشروعات عناصر الإنتاج بواسطة دخل يمكنها من الاستهلاك (كالعمل مثلا).

3- الإدارات (عادة يقال لها الحكومة أو الدولة في الاقتصاد الكلي) وظيفتها الرئيسية تأمين الخدمات بدون هدف الربح.

4- العالم الخارجي و يضم مجوعة الوحدات المقيمة في الخارج و التي لها علاقات مع الاقتصاد الوطني (خاصة على مستوى الواردات و الصادرات).

[1] ب. برنييه و إ.سيمون " أصول الاقتصاد الكلي " ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين – المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ط1 1989

ب. الأسواق : تجري الوحدات الاقتصادية فيما بينها المعاملات التجارية في أربعة أسواق :

1- سوق السلع والخدمات :يتم فيه تحديد الإنتاج الوطني , الطلب (على السلع الاستهلاكية مثلا) و مستوى الأسعار.

2- سوق عناصر الإنتاج : و سوق العمل هو الأهم بحيث يسمح بتحديد مستوى الأجور, مستوى الاستخدام و مستوى البطالة.

3- سوق رأس المال (الرساميل): و فيه يتحدد مستوى معدلات الفائدة.

4- سوق الصرف : يسمح بتبادل العملة الوطنية و مجموع العملات الأجنبية و تحديد معدل الصرف, أي عدد وحدات العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بالوحدة النقدية الوطنية.

ج. دائرة التدفق للنشاط الاقتصادي :

إن بيان النشاط الاقتصادي بواسطة الدائرة أو الدورة سيتم وفقا لثلاث مراحل حسب تسلسل الصعوبات المتزايدة.

1. الاقتصاد القائم على وحدتين اقتصاديتين : نعني بالوحدتين الاقتصاديتين قطاع الأعمال و القطاع العائلي و سنعالج افتراضين, الأول أن العائلات تستهلك كل الدخل و الثاني أنها تكون ادخار.

- استهلاك القطاع العائلي لكل الدخل : نفترض أنه في اقتصاد ما تستهلك العائلات كل ما تكسبه و يدفع قطاع الأعمال قيمة كل إنتاجه على شكل دخول.

يختصر الرسم البياني العلاقات و المبادلات بين العائلات و المؤسسات.

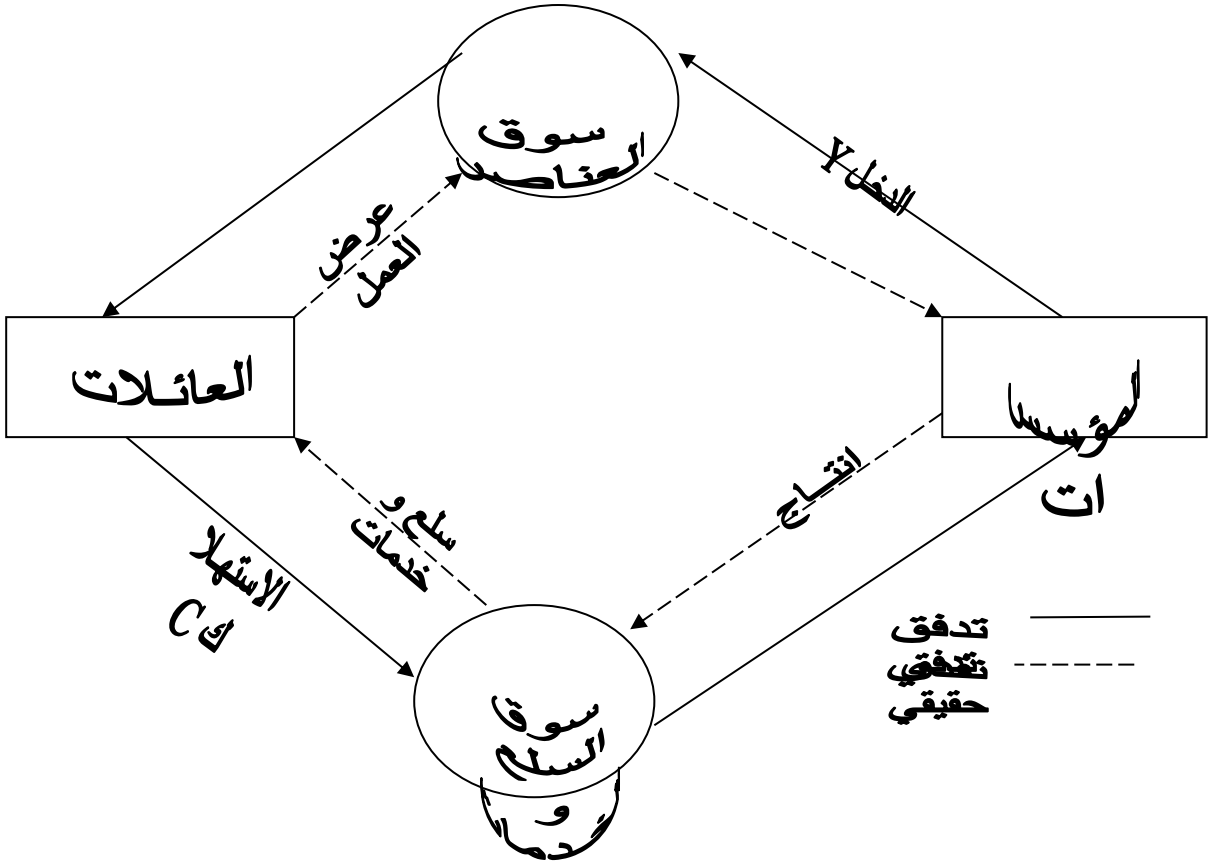

استنادا إلى الفرضيات السابقة تكون لدينا المعادلات التالية :

الدخل = Y = قيمة العمل المنجز

= قيمة إنتاج السلع و الخدمات

= قيمة الاستهلاك C

و نستطيع أن نكتب Y = C

إنتاج = استهلاك

دخل = استهلاك

و بالتالي نستنتج أن : إنتاج = دخل إذن يمكن إدراك دائرة المبادلات من وجهتي نظر مختلفتين :

– وجهة نظر الإنتاج بحيث لا يؤخذ بعين الاعتبار سوى التدفق الحقيقي بحيث (عرض السلع و الخدمات = قيمة عناصر الإنتاج)

– وجهة نظر الدخل لا تأخذ بعين الاعتبار سوى التدفقات النقدية بحيث (قيمة الدخل = قيمة الاستهلاك).

- الادخار و الاستثمار: نفترض الآن أن الأسر لا تنفق كل دخلها و بالتالي تلجأ على الادخار و بالتالي ينقسم دخل الأسر إلى استخدامين : (استهلاك + ادخار) و الادخار الموظف بشكل مباشر (أسهم, سندات) أو بشكل غير مباشر (المؤسسات المالية) يخدم قطاع المؤسسات في شراء الاستثمارات, أما الاستثمارات فهي سلع تشتريها المؤسسات لإنتاج سلع أخرى و يمكن أن نميز بين فئتين من الاستثمار :

– الاستثمار برأسمال ثابت : شراء الأبنية و الآلات مثلا .

– تكوين المخزونات (تغير المخزونات) و هي منتجات غير مستعملة أو غير مباعة في نهاية المدة كالمواد الأولية و سلع الاستهلاك و هي معتبرة كسلع استثمار.

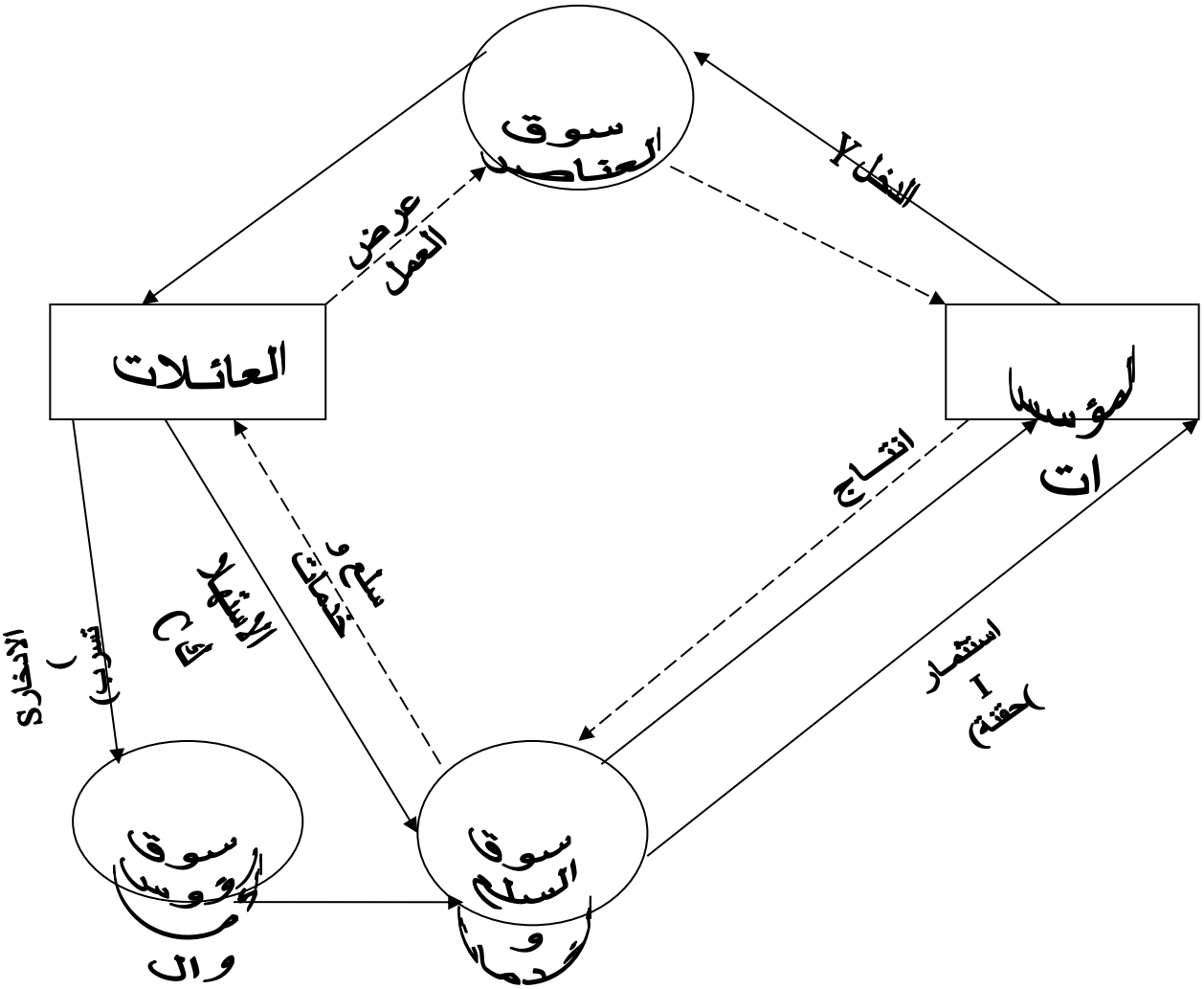

استنادا إلى الفرضيات السابقة تكون لدينا المعادلة التالية :

$$I = S \Leftarrow Y = C + I \ , \ Y = C + S$$

أي قيمة الإنتاج = قيمة الإنفاق , قيمة الدخل = قيمة الاستهلاك + الادخار

- الاقتصاد القائم على ثلاث وحدات اقتصادية : بحيث أن الدولة هي الفاعلية الاقتصادية الإضافية تقوم بـ :

– اقتطاع ضرائب و رسوم نرمز لها بالرمز Tx

و تقوم بنوعين من النفقات:

– مشتريات السلع و الخدمات و تسمى نفقات عام أو طلب عام نرمز لها بالرمز G

– مدفوعات تحويلية للأسر بدون مقابل (تعويضات البطالة , منح عائلية ...) و نرمز لها بالرمز Tr

و بالتالي تصبح المعدلات كما يلي :

– الطلب الكلي يتكون من (طلب استهلاك C + طلب الاستثمار I + الطلب العام G).

$$Y = C + I + G$$

– الدخل الكلي يتكون من (مشتريات الاستهلاك C + مدخرات S + ضرائب Tx – تحويلات Tr)

$$Y = C + S + Tx - Tr \quad \Rightarrow \quad Y - Tx + Tr = C + S$$

حيث أن الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل الكلي – الضرائب+التحويلات $Yd = Y - Tx + Tr$

- الاقتصاد القائم على أربع وحدات اقتصادية (الاقتصاد المفتوح) :

في إطار الانفتاح على العالم الخارجي نأخذ بعين الاعتبار :

–الصادرات (X): و هي سلع و خدمات منتجة في الوطن و تصدر إلى الخارج فهي تشكل الطلب الخارجي .

– الواردات (M) : و هي سلع و خدمات تأتي من الخارج لتزيد حجم الإنتاج الوطني .

و بإدخال العلاقات التجارية مع بقية العالم تصبح لدينا المعادلات التالية :

عرض كلي = طلب كلي

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

3. طرق قياس الناتج الوطني الخام :

يطلق على نشاط المجتمع في تحويل موارده إلى منتجات قابلة لسد الحاجات و إشباع الرغبات بالإنتاج و حصيلة هذا الإنتاج هي الناتج الوطني الإجمالي.

و يعرف الناتج الوطني الإجمالي (GNP) , (PNB) بأنه " مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الإجمالي الجاري " أي ما يتم إنتاجه من طرف عناصر الإنتاج الوطنية سواء كانت في الداخل أو الخارج" من السلع و الخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة و هذا بغرض إشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع "

و هناك ثلاثة طرق عامة تستخدم لتقدير الناتج الوطني هي :

- **1- طريقة الإنتاج :** و يتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة قيمة كافة السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) و يمكن صياغته على الشكل التالي: $PNB = \sum Pi \cdot Qi$ لكن هذه الطريقة يمكن أن تؤدي بنا إلى تكرار الحساب لأن بعض المنتجات تعتبر نهائية و في نفس الوقت هي سلع وسيطة, فمثلا حساب قيمة الدقيق يجب أن لا يتكرر عند حساب قيمة الخبز الذي يدخل في صنعه, كما أن حساب قيمة الحديد يجب أن لا يتكرر عند حساب قيمة الآلة التي صنع منها, و لتفادي خطر التكرار في تقدير الناتج الوطني نلجأ عادة إلى استعمال الطريقتين التاليتين :

- أ- طريقة القيمة المضافة : و نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج للسلعة و قيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

- ب- طريقة إضافة المنتجات النهائية : لتفادي تكرار الحساب نقوم بجمع كل السلع و الخدمات النهائية المباعة للمستهلكين و للحكومة و للعالم الخارجي و نضيف إليها السلع الوسيطة التي تزيد في المخزون .

- **2- طريقة الدخل :** إن قيمة الإنتاج توزع على مجموع عوامل الانتاج (العمل, الأرض, رأس المال و المنظم أو الإدارة) لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي :
  - العمل و يطلق على عائده اسم الأجور Wages
  - رأس المال و يطلق على عائده اسم الفائدة Intérêt
  - الأرض و يطلق على عائدها اسم الريع Rente
  - المنظم و يطلق على عائده اسم الربح Profit

فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج فإننا نحصل على تقدير الدخل الوطني و يسمى بالناتج الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج.

حيث :

$$Y = Yw + Yi + YR + Y\pi$$

و إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق يجب أن نضيف قيمة **الضرائب غير المباشرة و قيمة الإهتلاك.**

- **3- طريقة الإنفاق :** و تتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي الذي تقوم بها مختلف وحدات الاقتصاد الوطني, و الإنفاق الكلي هو عبارة عن الطلب الكلي على السلع و الخدمات النهائية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. و للحصول على قيمة الناتج الوطني بهذه الطريقة نجمع إنفاق كل القطاعات كما هو مبين في المعادلة التالية : $Y = C + I + G + (X - M)$.

4. الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الناتج الداخلي الخام الاسمي :

*تعريف بعض مفاهيم الناتج الوطني :

- الناتج الوطني الإجمالي PNB: هو عبارة عن القيمة النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.
- الناتج الداخلي الخام PIB: هو عبارة عن الناتج الوطني الخام مطروحا منه صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج (عمالة, رأس المال)
- صافي الناتج الوطنيPNN : هو إجمالي الناتج الوطني مطروحا منه إهتلاك رأس المال.
- الدخل الوطني RN:هو صافي الناتج الوطني مطروحا منه الضرائب غير المباشرة.
- الدخل الشخصي RI: هو الدخل الوطني مطروحا منه أقساط إلزامية مختلفة و الضرائب على أرباح الشركات و الأرباح غير الموزعة و يضافا إليه المدفوعات و الإعانات الشخصية و غيرها.

- الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح) RD : و هو الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب المباشرة على الدخول.

* الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الناتج الداخلي الخام الاسمي :

بما أن الناتج الداخلي الخام هو مجموع قيمة السلع و الخدمات النهائية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة) , فإن هذا الناتج يمكن أن يزداد بسبب ارتفاع الأسعار أو بسبب ارتفاع الكميات المنتجة و بالتالي فهو لا يعكس بطريقة دقيقة المقياس الذي يحقق بواسطته الاقتصاد فعليا حاجات العائلات, المؤسسات و السلطات العمومية فيكفي أن تتصاعد الأسعار بدون تغير في الكميات لكي يتضاعف الناتج الداخلي الخام و في هذه الحالة تبقى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على حالها, و لهذا يشير الاقتصاديون إلى الناتج الداخلي الاسمي أو النقدي المقدر بالأسعار الجارية. $PIB_N = \Sigma Q_{iN} P_{iN}$

و لقياس الأداء الاقتصادي بطريقة صحيحة , يجب تدقيق إنتاج السلع و الخدمات بتحديد أثر التغير في الأسعار و هذا باستعمال مفهوم الناتج الداخلي الحقيقي المتكون من قيمة السلع و الخدمات المقاسة بالأسعار الثابتة و الذي يعكس حجم الإنتاج في الفترة الجارية و ليس قيمته لأنه يأخذ في الحسبان تطور الكميات المنتجة بالنسبة لسنة مرجعية تسمى سنة الأساس , و بالتالي فالناتج الداخلي الحقيقي يقيس التغيرات الكمية (الحجم) للإنتاج في اقتصاد ما بين فترتين مختلفتين بواسطة حساب كل السلع و الخدمات المنتجة في سنة ما بنفس أسعار سنة الأساس.

الناتج الداخلي الحقيقي PIB_R: $PIB_R = \sum Q_i$ (للسنة الجارية) $*P_i$ (لسنة الأساس)

*** معامل الانكماش (الرقم القياسي الاستهلاكي) أو مؤشر الأسعار INd:** عند قسمة الناتج الداخلي الخام الاسمي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي نحصل على ما يسمى بمعامل الانكماش و هو يمثل مؤشر الأسعار بحيث :

مؤشر الأسعار = PIB الاسمي\ PIB الحقيقي $INd = PIB_N / PIB_R$

ويعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما في قياس المستوى العام للأسعار بحيث :

- **ثبات في الأسعار** $INd = 1$

- **ارتفاع في الأسعار INd > 1**
- **انخفاض في الأسعار INd < 1**

- **<u>حساب نسبة التضخم و نسبة النمو :</u>**

$$T.inf = Ind_t - Ind_{t-1} / Ind_{t-} (100)$$ نسبة التضخم

$$T.Dev = PIB_{Rt} - PIB_{Rt-1} / PIB_{Rt-1} (100)$$ نسبة النمو

5. أهمية دراسة الناتج الوطني :

تكتسي دراسة الناتج الوطني أهمية كبيرة إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من السلع و الخدمات , كما أنه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تبين مدى تطور الوضع الاقتصادي في بلد ما, و تتمثل أهمية دراسة الناتج الوطني في :

- تقدير نجاح السياسة الاقتصادية
- دراسة بعض مظاهر البنيان الاقتصادي و مساهمة كل قطاع في الناتج الوطني.
- قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

6. صعوبات حساب الناتج الوطني :

بالرغم من أن قياس الناتج الوطني الإجمالي واضح من حيث العناصر المكونة له إلا أن هناك مشاكل تتعلق بتحديد بعض العناصر منها :

- عدم توفر المعلومات و البيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية , حيث أن الإحصائيات المتوفرة لا تتمكن من ذكر جميع السلع.

- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات مما يؤدي إلى تضخم الناتج الوطني الإجمالي.
- صعوبة قياس قيمة المنتجات و الخدمات التي يستهلكها مالكوها حيث لا تمر هذه السلع و الخدمات عبر السوق و لهذا تصبح قيمة الناتج الوطني أقل من القيمة الحقيقية.
- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها.
- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة و المستعملة .